الافتتاحية:
مكانة المرأة من أوائل القرن الثامن عشر إلى اليوم

عفاف لطفي السيد مارسوه

سيداتي وسادتي إنني أشكر تجمع الباحثات اللبنانيات لتنظيم هذا المؤتمر الهام ودعوتها لي لحضوره وأتمنى لهم التوفيق والنجاح.

حفلت العصور الماضية بتغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية عانت منها المرأة، فتغير حالها الاجتماعي والقانوني حسب التغيرات السياسية أو الاقتصادية التي تنشأ من تغيّر وسائل الإنتاج. فترى أجيالاً تحجب المرأة فيها وأجيالاً أخرى تعطى لها بعض الحقوق أو الحريات النسبية في بعض الميادين، اجتماعية كانت أو قانونية أو اقتصادية أو غيرها. والمفهوم الأساسي في كل المجتمعات هو سيادة النظام الأبوي. شهد آخر عقود القرن الثامن عشر انقلابات وتغيرات سياسية كثيرة. فالحكم والسلطة في مصر كانا في يد المماليك ولو أن الولاية كانت للسلطان في الأستانة. وكانت السلطة مشتتة بين عدة بكوات وخصوصاً بعد سقوط علي بك الكبير الذي حاول تركيز الحكم في يده وجعل مصرَ مستقلةً عن الحكم العثماني.

وبعده أصبح الحكم في مصر في يد اثنين من البكوات هما مراد بك وابراهيم بك، ولكنهما لم يتّفقا على شيء وكانا على خلافٍ دائم، وبذلك أصبحت السلطة والحكومة لا مركزية. وبالإضافة إليهما كان هناك أربعة عشر بيكاً كل واحد منهم بجيشه وعلى خلاف مع الحكّام. وبازدياد عدد المماليك ازدادت الحالة الاقتصادية سوءاً إذ أصبحوا في حاجة إلى المال لشراء الأسلحة ومحاربة بعضهم البعض.

تسبّب هذا التسيب السياسي والحاجة إلى المال في السماح للنساء بالاشتراك مع

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: Linda Hamdan

الرجال في شراء الالتزامات بمعنى أن الالتزام يعطي الملتزم حق جمع الضرائب على الأراضي الزراعية في مقابل قطعة أرض تعطى له بدون ضرائب وتزرع بالسخرة. فهذا أدى إلى دخول النساء في الحياة الاقتصادية والتجارية أكثر منه في العصور الماضية، وخاصةً أن الحكم اللامركزي لم يدوّن قوانين تمنع أي فئات من الشعب، بما فيها النساء، من العمل أو الاشتراك في التجارة وكسب العيش.

فنرى سيدات المماليك، وكلهن من أصل أجنبي، يقمن بأعمال المقاولة فكنّ يشترين الالتزمات من رجال الجيش والمماليك ويخضن ميادينَ التجارة والصناعة، فاشترين الحوانيت وحصلن على الوكالات. وعلى سبيل المثال اشتركت إحدى سيدات المماليك في شراء البن، ثم اشترت حانوتاً لطحنه، ثم مقهى وفي عام واحد اشترت التزامات بقيمة مليون من النقود. كل هذا جعلني أتساءل كيف تعلّمت نساء المماليك البيع والشراء وهنّ أجنبيات الأصل ومن أجناسٍ مختلفةٍ وكثيراً ما لم يتكلمن اللغة العربية.

ففي هذه الفترة من الزمن سمحت الحالة السياسية للمرأة بأن تخوض ميدان الاقتصاد. وليس هذا بغريب لأننا نعلم أن العصر العباسي، مثلاً، سمح للمرأة بالاشتراك في التجارة وشراء الأراضي الزراعية، مثلما فعلت زوجة هارون الرشيد وأخواته.

وبفحص السجلات العقارية في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر نجد أن حوالي 40% منها تدوّن باسم النساء. ليس معنى هذا أن 40% من ثراء الدولة تمتلكه النساء غير أن هذا يشير إلى ان المرأة أصبحت تشارك الرجل في امتلاك العقار والمال.

وأهم من ذلك نلاحظ أيضاً أن المرأة كانت حرة التصرّف في ممتلكاتها. وحينما اشترت التزاماً أو حانوتاً أو سلعة أو غيرها دُوّنت في قسيمة الشراء التي يتمّ تسجيلها في المحكمة أن ثمن الشراء قد دفع «من مالها» الخاص لكي تحجب الشبهة عن اشتراك زوجها في عملية الشراء.

وبالطبع كانت طبقة نساء المماليك هن اللوتي يكوّن طبقة الأثرياء ولو أن نساء التجار كوّن نخبة تكاد تسبق نساء المماليك في الثراء. وعلى سبيل المثال كانت نساء عائلة الشرابي، شاه بندر التجار في هذا الحين، تنافس المماليك في الثراء.

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: Linda Hamdan

واشتركت المرأة العادية أيضاً في عمليات البيع والشراء. فكانت تشارك زوجها أو تستثمر مالها بدونه في شراء حوانيت أو دور أو قاعات نسيج. وقامت أيضاً بأشغال حرفية مثل صنع أثواب النساء ومناديل الرأس، كما عملت في قاعات النسيج وغيرها. وكثيراً ما كانت تشارك زوجها في العمل في بعض الحرف مثل طهي الطعام.

وببداية الاحتلال الفرنسي عام 1798 تغيّر الوضع الاقتصادي والسياسي في مصر. كادت التجارة الخارجية تنقرض بسبب سيطرة الأسطول الإنجليزي على البحر الأبيض المتوسط بعد موقعة أبي قير البحرية وهلاك البحرية الفرنسية. كذلك قلّت التجارة في البحر الأحمر. ويخبرنا المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي بنوع من الاشمئزاز أن وجود جيش الاحتلال الفرنسي أدى إلى تسيّب قيود اللياقة والأصول إذ انتهزت طبقة الغوغاء ونساء الشعب الفرصة وأخذن يقلّدن نساء الفرنسيس في رداء أزيائهن وفي معاملاتهن مع الرجال.

ولو أن الاحتلال الفرنسي لم يدم طويلاً ولم يترك المزيد من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الحملة العثمانية البريطانية جاءت بعده عام 1801 ودامت لفترة طويلة، أي 4 أعوام عاملت فيها الشعب المصري بكل قسوة وبدون رحمة وفاقت معاملة الاحتلال الفرنسي. فعامل الجيش العثماني الشعب المصري كأنه غنيمة يلتهمها باشتياق. وأدت هذه المعاملة وقلّة حيلة المماليك لقمعها إلى التفاف نخبة من العلماء حول محمد علي الذي كان حينذاك قائداً للفرقة الأرنأوطية من الجيش العثماني، وبايعته كوالي لمصر. ومن هنا تبدأ فترة التغيرات في القرن التاسع عشر، تغيرات في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

والسبب الأساسي لهذه التغيرات يرجع إلى هدف محمد علي لبناء ولايةٍ قوية وثرية. فبدأ بغرس بذور أدت إلى بناء مجمّع صناعي حربي (military industrial complex) ثم إلى تصنيع مصر. وبما أن صناعة الأسلحة تحتاج إلى المزيد من المال، احتكر الوالي شراء المحاصيل الزراعية، ثم التجارة الخارجية، ثم الداخلية وذلك حينما حدّد أثمان بيع السلع وشرائها واحتكر الالتزامات وكثيراً من الأوقاف الخيرية، وبعض الأوقاف الأهلية. وقد بنى مصانع لصنع الأسلحة واحتياجات الجيش من ذخائر وملابس، كما أسس مدارس الطب البشري والبيطري والمدفعية والفروسية وغيرها.

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: Linda Hamdan

كل هذه التغيرات سدّت أبواب الرزق على النساء والرجال معاً حيث أصبح الوالي التاجر الوحيد والمالك الوحيد تقريباً للأراضي الزراعية.

وحينما أسس الوالي سلطة مركزية للحكم كانت الخدمة فيها طبعاً مقصورة على الرجال وتهمّشت المرأة بالمقارنة بالعصور الماضية حينما كانت تخوض بعض ميادين التجارة والاقتصاد. وفي الوقت نفسه الذي تهمشت فيه المرأة اقتصادياً شجّع الوالي المرأة في مجال التعليم وشيّد مدرسة لتعليم الحكيمات. وحينما احتاج إلى يدٍ عاملةٍ في المصانع شجّع النساء على ذلك.

ومن المؤسف أن احتكار كل أوجه كسب العيش أدى إلى ضعف مكانة المرأة الاقتصادية، وبالتالي زاد تهمشها في المجتمع. ويقول المثل الأنجلوسكسوني إن المال يتكلم (money talks) بمعنى أن الذين لهم قدرة مالية كبيرة يحترمهم المجتمع. فإذا قلّ المال قلّ المقام والاحترام. والمرأة التي تمتلك مالاً لها مكانة في بيت الزوجية وقوة في المجتمع. غير أن محمد علي حوّل العامل الحرّ إلى عامل أجير. وإذا عملت المرأة كان أجرها نصف أجر الرجل. كل هذه الأحوال والتغييرات أساءت إلى المرأة المصرية بصفة عامة. حتى سيدات الطبقة الثرية تدهورت مكانتهن إذ ألغى الوالي الالتزامات، وأصبح يعطي بعض الأراضي الزراعية في صورة مكافآت إلى حاشيته وأعضاء أسرته. ولذلك، وعلى مر الزمن، حتى النساء اللواتي ورثن بعض الأراضي الزراعية من آبائهن أو أزواجهن غالباً ما أعطين رجل العائلة حرية التصرّف بهذه الأراضي. فبينما كنا نرى في سجلات محاكم القرن الثامن عشر أسماء سيدات يمتلكن أراضي زراعية أو التزامات، اختفت هذه الأسماء في القرن التاسع عشر حيث أخذت سجلات المحاكم تشير إلى أسماء ملاّك الأراضي من الرجال كفلان باشا وزوجته، دون التعريف باسمها، وأصبحت الزوجة نكرة تُعرف فقط باسم زوجها أو قريبها من الرجال.

وخلاصة ما تقدم أن مكانة المرأة في المجتمع ترتبط بنوع الحكم السياسي السائد، فالمركزية تحتّم تمييز الرجل على المرأة وتؤكد النظام الأبوي، لأن كل السلطة في يد الرجل، وكل الفرص الاقتصادية والتجارية تعطى للرجل دون للمرأة.

وزاد الطين بلّة حينما أدخل الوالي ومن تلاه من حكّام نظم المؤسسات الأوروبية مثل البنوك وشركات التأمين والبورصات. ففي القرنين الثامن والتاسع عشر

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: Linda Hamdan

كان حق المرأة وكيانها القانوني مهضوماً في أوروبا نفسها. فكان كل ما ترثه المرأة يقع تحت سلطة الرجل، زوجها مثلاً، ويصبح ملكاً له. (وعلى العكس من ذلك كان للمرأة في مصر في هذه الفترة وجود قانوني معترف به وحق امتلاك الثروات). فالبنوك وغيرها من المؤسسات في الغرب حسب النظام السائد لم تعترف بحقوق المرأة القانونية، بينما كانت المحاكم الشرعية في مصر تعترف لها بهذه الحقوق.

وهكذا بسبب النفوذ الأوروبي حرمت المرأة المصرية من الاستفادة الاقتصادية من هذه المؤسسات ومنعت من الاستثمار فيها إلا عن طريق زوج أو أخ.

والخلاصة أن المرأة المصرية قد فقدت تدريجياً حرية التصرف الاقتصادي وقدرتها على البيع والشراء، إلا بيع وشراء ما يسمح لها به زوجها. وازدادت الأحوال سوءاً حينما بدأ الاحتلال البريطاني سنة 1882 وصار القنصل البريطاني Sir Evelyn Baring (أي Lord Cromer فيما بعد) في مكانة الحاكم الفعلي لمصر.

كان كرومر ينظر إلى المرأة المصرية وكأنها قاصر ويعتبرها في مكانةٍ اجتماعية دنيا. وقد شجّع كرومر التجّار الأجانب، خاصة لأن الامتيازات الأجنبية (capitulations) فضّلت الأجنبي على المصري اقتصادياً وقانونياً، بمعنى أن المصري كان يُلزم بدفع الضرائب بينما يُعفى منها الأجنبي. فأصبح باب التجارة شبه مغلق على المصريين والأراضي الزراعية الطريق الوحيد لاستثمار الأموال. فأثناء حكم كرومر انقلبت مصر إلى بلد زراعي لزراعة القطن وتصديره إلى مصانع النسيج البريطاني. وازدادت رغبة المصريين في شراء الأراضي الزراعية. وكانت أغلبيتهم من الرجال دون النساء.

لشدة النفوذ الأوروبي تغيّر الذوق لدى النخبة من المصريين في الطعام والملبس والبناء والأثاث وقاموا بشراء المتاع الأوروبي، مما طعن الصناعة المصرية. وشيّدوا القصور على النمط الأوروبي باستخدام مهندسين أجانب بدلاً من المصريين. وارتدت السيدات الزي الأوروبي مما أدى إلى ضياع الكثير من الحرف القديمة. وبتشييد المحلات الكبرى على النمط الأوروبي انقرضت الدلاّلات وصانعات المناديل وغيرها... وضاقت طرق كسب العيش أمام نساء الشعب وأصبح الكثير منهن يعشن في قصور النخبة كخدم.

وكان كرومر يهزأ بالإسلام والمرأة المصرية. وإن نادى بتعليم المرأة كان

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: Linda Hamdan

التعليم في نظره تعليمها اللغات الأجنبية، لا القراءة والكتابة باللغة العربية، لأنه أيقن أن تعليم نساء النخبة الغنية اللغة الإنجليزية أو الفرنسية سوف يجعلهن يُقبلن على شراء السلع البريطانية والأجنبية وترويج التجارة مع أوروبا. فأنشئت عدة مدارس أجنبية لتعليم بنات الأثرياء، وبذلك أراد الاحتلال سلب الأصالة الشعبية واستبدالها بثقافة أجنبية. وبالتالي تُخلق طبقة تنظر إلى الغرب نظرة الإعجاب وأحياناً تستهزئ بالتراث الشرقي أو تجهله. فنرى مثلاً السيدة هدى شعراويُ التي قامت بتأسيس الحركة النسائية في مصر تكتب مذكراتها باللغة الفرنسية لا العربية. وحتى نساء جيلي كثيراً ما كنّ يجهلن قراءة العربية وكتابتها ويتحدثن باللغات الأجنبية. أما تحرير المرأة في أواخر القرن التاسع عشر فقام على يد قاسم أمين والشيخ محمد عبده وأحمد لطفي السيد الذين ساهموا في كتابة «تحرير المرأة» كردّ فعل لما كتبه رجل فرنسي Le Comte d'Harcourt عن المرأة المصرية، إذ هزّ هذا الكتاب مشاعر قاسم أمين وجعله يكتب عن ضرورة تحرير المرأة وتعليمها.

وقد ساعدت ثورة سنة 1919 هذه الحركة فكانت المحرّك لكي تقوم سيدات مصر من النخبة والشعب معاً بالتظاهر ضد الاحتلال. وحينما سجن الحكم البريطاني رجال السياسة المصريين قامت النساء تعاون أو تحلّ محلّ الرجال في تشجيع الشعب على التظاهر ضد الاحتلال ومقاطعة السلع البريطانية، ونشر منشورات وتعليمات حزب الوفد في أنحاء البلاد. فكانت النساء تسافر بالقطار ومعهن منشورات الوفد مخبأة في السلال تحت سلع ومتاع، ويقمن بتسليمها إلى نساء أخريات تستقبلهن في محطات القطارات. ورجال الأمن البريطاني لا يجرؤون على تفتيشهن. بهذه الحيلة وعلى يد النساء ازدهرت حركة الوفد في كل القرى المصرية.

وبعد استقلال سنة 1922 وبدء الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات النيابية أيقنت النساء أن دخولهن محور السياسة غير ممكن لأن الرجال سوف يمنعونهن من الاشتراك في السلطة. لذلك ركّزن جهودهن على التعليم والقيام بمشاريع لا تنافس الرجال في السلطة، لكنها تفيد مصر أكثر من الأعمال السياسية والخلافات الحزبية. فقامت سيدات النخبة بمشاريع أعمال اجتماعية، ونفّذت سيدات المبرّة والهلال الأحمر مشاريع إنشاء المستشفيات والمستوصفات والمدارس لتعليم البنات الحرف، وكذلك دور الأيتام ورعاية المكفوفين. كل هذه الأعمال كانت تقوم بها نساء مصر على مرّ العصور حينما خصّصت أوقاف لتمويلها.

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: Linda Hamdan

ولما كانت الحكومة غير قادرة على القيام بجميع الأعمال الاجتماعية شجعت النساء على الاشتراك فيها. فحينما كانت تقع كارثة على البلد مثل وباء الملاريا في الأربعينات أو الكوليرا كانت الحكومة تعتمد على أعمال الهيئات النسائية كما وصفت Nancy Gallagher في كتابها عن مكافحة الملاريا في مصر.

وفتحت الجامعات أبوابها للنساء ولو أن كلية المهندسخانة لم تقبل النساء حتى الخمسينات. وأصبحت النساء تعمل في جميع الميادين كطبيبات وأستاذات جامعات ورئيسات دور نشر وغيرها من أعمال كانت في الماضي مقصورة على الرجال.

وأخيراً وفي النصف الأخير من القرن العشرين وبعد ثورة سنة 1952 بدأت المرأة تكتسب حقوقاً كان معترفاً لها بها في القرن الثامن عشر، ومنها حق التعليم وحق العمل وكسب العيش، والاعتراف بها كشخصية لها كيان قانوني وما يتبع ذلك من حقوق وواجبات أسوة بالرجل.

وقد كانت هناك حقوق شخصية فقدتها المرأة في القرنين التاسع عشر والعشرين بسبب الحكم المركزي وتهميش المرأة.

لقد كانت المرأة في القرن الثامن عشر تعرف حقوقها القانونية وخاصة حقوقها المادية والزوجية. فدفاتر المحاكم تثبت لنا أن المرأة كانت تقاضي الرجل في المحاكم وتقوم برفع دعوى حتى ضد زوجها حين تُقرضه مالاً ولا يردّه لها، أو حين تطلب الطلاق حسب المذهب المالكي بدعوى أن الحياة الزوجية تسبب لها «ضرراً». وكانت تضع شروطاً في قسيمة الزواج، منها أن لها حق طلب الطلاق إذا تزوج الرجل امرأة أخرى، أو لم يسمح بزيارة أهلها أو أعطاها كسوة مهينة أو تدخّل بلون ملابسها. . .الخ فالمحاكم الشرعية كانت تضمن حرية المرأة اجتماعياً وقانونياً. وكانت تظهر أمام القاضي بدون حجاب، وتشرح له حالتها بدون خجل أو رهبة لأنها تعلم أن القانون يساعدها في طلباتها وأن القاضي سيحكم بالعدل.

وفي القرن التاسع عشر نرى رجلاً مثل رفاعة رافع الطهطاوي يتعهّد ويحدّد في قسيمة الزواج ألا يتزوج من امرأة أخرى، وأن لزوجته حق الطلاق مثل ما له. ولكن بكل أسف وعلى مرّ السنين نجد أن حقوق المرأة بدأت تنهار وتنكمش، وأصبح لا يُعترف لها بها، وخاصة حقها في طلب الطلاق حسب الشريعة الإسلامية. ونرى أن نفوذ الاحتلال البريطاني هو الذي ساد وجعل حق الطلاق في يد الرجل وحده حسب

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: Linda Hamdan

النظام السائد في بريطانيا. فحينما تدخّلت الحكومة في المسائل الشخصية وحتّمت تسجيل الزواج تسجيلاً بيروقراطياً اخترعت عقد زواج واحد يسري على الكل، بخلاف العادة السابقة التي سمحت لكل فردٍ بأن يكتب صيغة العقد برضا الطرفين، وتدوين الشروط التي يرغب بها الزوجان. ولم يكن في هذا العقد البيروقراطي أي مجال لكتابة شروط مختلفة. حتى بيت الطاعة اخترعه الاحتلال، وهذا ستتحدث عنه الدكتورة أميرة سنبل وهو الذي يُرغم المرأة على العودة إلى بيت الزوجية تحت إشراف الشرطة وبالقوة. وهو أمر لم يعرفه القرن الثامن عشر. وحق عصمة المرأة أصبح يختص به فقط أفراد العائلة المالكة وبعض سيدات المجتمع.

والآن، ونحن في القرن الحادي والعشرين نرى أن حق المرأة في الطلاق يحتّم عليها أن تتنازل عن جميع حقوقها المالية مقابل السماح لها بالطلاق. ويقف علماء الأزهر ضد أي تشريع يعطي المرأة حقوقها التي كان معترفاً لها بها في القرن الثامن عشر. فأين التقدم وأين ارتقاء الجنس البشري؟ لقد قامت الثورة على وضع المرأة في أواخر القرن التاسع عشر حينما طالب قاسم أمين بتعليم المرأة القراءة والكتابة لأن المرأة الجاهلة ليست كفئاً لتربية أطفالها. وقد كانت الفكرة السائدة لدى الرجال هي أن تعليم المرأة سيسبب الانهيار الأخلاقي ويجعلها تسيء التصرف وترتكب الفواحش، في حين أننا الآن نعلم أن العكس هو الصحيح.

والآن نتساءل عن سبب خوف الرجال من معاملة النساء بالمساواة. فالمرأة لا ينقصها العقل ولا الدين، فالله سبحانه وتعالى خلق المرأة مثل الرجل وأعطاها ذكاء ومقدرة ومواهب طبيعية مثل الرجل. (ولكن حتى في الغرب لم يُعترف لها بالمساواة الحقيقية). فنحن النساء رضينا بهذا الوضع وكثيراً ما نرى أُماً تعامل أولادها معاملة الأمراء وتُعلّم بناتها أن هدف حياتهن هو خدمة الرجل وطاعته. فإذا كانت حقوق المرأة غير معترف بها كاملة فالذنب ذنبنا كنساء لأننا قبلنا هذا الوضع. وإذا أردنا أن نعامل معاملة المساواة مع الرجل فعلينا أن نكافح لتحقيق هذا الهدف، فالحرية والمساواة لن تُعطيا ولكنهما تُؤخذان بالسعي والكفاح. فعلينا أن نثبت كفاءتنا وقدرتنا في كل الميادين اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية، وأن نعمل يداً واحدة لكي نكسب الاعتراف بالمساواة، وأشكركم.

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: Linda Hamdan